حنان الفتلاوي تكشف ملفات فساد وقرارات مثيرة للجدل في الحكومة العراقية

أثارت رئيسة حركة إرادة، حنان الفتلاوي، موجة من الجدل بعد تصريحات قوية تناولت فيها ملفات فساد وإدارة الدولة، متهمةً جهات سياسية وشخصيات حكومية باتخاذ قرارات غير قانونية أو مثيرة للريبة.

وكشفت الفتلاوي في تصريحات تلفزيونية، تابعتها المطلع، عن تجاوزات خطيرة في وزارة الاتصالات، متهمة الوزيرة بإيفاد أقاربها تحت مبررات غير مهنية، كما تحدثت عن تمديد عقد شركة "آي كيو" للاتصالات رغم وجود غرامات ضخمة عليها تصل إلى 1.3 مليار دولار. وأكدت أن جهاز المخابرات كشف عمليات تهريب للشركة عام 2020، مشيرة إلى ارتباطها بعائلة رئيس الجمهورية.

ولم يسلم رئيس الجمهورية من انتقادات الفتلاوي، حيث اعتبرت أن زيادة راتبه "خيانة عظمى" في ظل أزمة مالية خانقة، متسائلة عن ضرورة وجود عدد كبير من المستشارين برئاسة الجمهورية، حتى في "شؤون السعال"، وفق تعبيرها. كما كشفت عن محطات وقود مجانية خاصة بالرئاسة، وأكدت أن العديد من الدرجات الخاصة بالرئاسة بلا مهام حقيقية.

أكدت الفتلاوي أن بعض القوى السياسية تحاول تغيير قانون الانتخابات لمنع رئيس الوزراء الحالي من الترشح، مشيرة إلى أن التنافس السني لا يقل شراسة عن نظيره الشيعي. كما اعتبرت أن الحشد الشعبي يمثل جميع الفصائل، وأن الحديث عن استغلاله لأغراض انتخابية هو جزء من تصفية الحسابات السياسية.

ورفضت الفتلاوي اتهام الشيعة بولائهم لإيران، مؤكدة أن العراق لا يمكنه قطع التبادل التجاري مع طهران. كما شددت على أن إنهاء التواجد الأمريكي في العراق ليس مطلبًا فصائليًا فحسب، بل هو رغبة شعبية.

وتطرقت الفتلاوي إلى الموقف العراقي من الأحداث في سوريا، مشيرة إلى أن الحكومة كانت تخشى انعكاساتها على العراق، مؤكدة رفضها لإرسال العراقيين للقتال هناك، رغم اتهامها تارة بـ"البعثية" وتارة أخرى بـ"الولائية".

تصريحات الفتلاوي تعكس صورة معقدة للمشهد السياسي والاقتصادي في العراق، وتثير تساؤلات حول جدية الحكومة في مكافحة الفساد واتخاذ قرارات تتماشى مع مصلحة الشعب، في وقت يزداد فيه الاستقطاب السياسي والجدل حول مستقبل البلاد.